مرسوم اتحادي رقم (74) لسنة 2023

بالتصديق على اتفاقية تسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ليتو انيا

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية تسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ليتوانيا، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 4 نوفمبر 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتاريخ: 08 / شوال / 1444هـ
الموافق: 28 / أبريل / 2023م

اتفاقية تسليم المجرمين

بين

الإمارات العربية المتحدة

و

جمهورية ليتوانيا

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ليتوانيا (المشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين")

بعميق اهتمامهما بشأن حجم أفعال الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وتنامي الميل والنزوع نحوهما،

رغبة في تعزيز التعاون القضائي في مجال تسليم المجرمين.

اتفقا على ما يأتـي:

المادة 1
الالتزام بالتسليم

يتفق الطرفان على تسليم كل للآخر أي شخص مطلوب بواسطة السلطات لدى الطرف الطالب لإجراء مقاضاة جنائية أو تحقيق أو تنفيذ عقوبة بالسجن عن جرائم قابلة للتسليم، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية.

المـادة 2
الجرائم القابلة للتسليم

1. يمنح التسليم إذا كان الفعل المطلوب من أجله التسليم يشكل جريمة بموجب قوانين الطرفين، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية.
2. يمنح التسليم لإجراء مقاضاة جنائية ضد الشخص فيما يتعلق بالجرائم المعاقب عليها بموجب قوانين الطرفين بالسجن لمدة سنة واحدة على الأقل أو بعقوبة أشد.
3. يمنح التسليم لتنفيذ عقوبة بالسجن إذا كانت مدة العقوبة المتبقية قضاؤها على الشخص المطلوب تسليمه هي على الأقل ستة أشهر عند وقت استلام طلب التسليم.
4. تكون الجريمة أيضا قابلة للتسليم إذا تشكلت من شروع أو تواطؤ أو المشاركة في ارتكاب جريمة أو أن يكون شريكا قبل أو بعد الفعل في أي جريمة مبينة في البند 1 من هذه المادة.
5. لتقرير ما إذا كان الفعل يشكل جريمة معاقباً عليها بموجب قوانين الطرفين وفقاً للبند 1 من هذه المادة، لا يهم سواء أكانت قوانين الطرفين تصنف الفعل المشكل للجريمة ضمن ذات التصنيف من الجرائم أو تسمى الجريمة بذات المصطلح.

6. لأغراض هذه المادة، تكون الجريمة جريمة قابلة للتسليم حيث يطلب تسليم شخص عن جرائم مخالفه للقانون المتعلق بالضرائب أو رسوم، جمارك وتبادل النقد. لا يجوز رفض التسليم على أساس أن قانون الطرف المطلوب اليه لا يفرض ذات النوع من الضريبة أو الرسوم، أو لا يتضمن على ذات النوع من القواعد فيما يتعلق بالضرائب، الرسوم والجمارك ونظام تبادل النقد كما هو في قانون الطرف الطالب.
7. إذا مُنح التسليم عن جريمة قابلة للتسليم، فإنه يمنح أيضا عن أي جريمة اخرى مبينه في الطلب حتى وان كانت الجريمة الأخيرة يعاقب عليها بالحرمان من الحرية لمدة أقل عن سنة، شريطة استيفاء جميع متطلبات التسليم الأخرى.

المادة 3
رفض التسليم

1. لا يمنح التسليم إذا: -
أ) كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم ذات طبيعة سياسية.
ب) كان للطرف المطلوب إليه أسبابا جوهرية تحمله على الاعتقاد أن طلب التسليم عن جريمة جنائية عادية قد قدم بغرض مقاضاة أو معاقبة الشخص بسبب عرقه، ديانته، جنسيته أو آرائه السياسية أو أن وضع ذلك الشخص من الممكن أن يتضرر لأي من تلك الأسباب.
ج) منح الطرف المطلوب اليه الشخص المطلوب حق اللجوء بموجب قانونه.
د) كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة عسكرية حصراً، بموجب قانون الطرف المطلوب إليه.
ه) أصبح الشخص المطلوب وفقا لقانون إما الطرف الطالب أو المطلوب اليه محصنا بسبب تقادم المقاضاة أو العقوبة.
و) أصدر الطرف المطلوب إليه حكم نهائي ضد الشخص المطلوب تسليمه فيما يتعلق بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم.
ز) قدم طلب التسليم من الطرف الطالب بموجب حكم صدر غيابيا وان الطرف الطالب لا يضمن إعادة المحاكمة بعد التسليم.
ح) لم يقبل الطرف الطالب الشروط المتعلقة بعقوبة الإعدام المنصوص عليها في المادة 4.
ط) كانت هناك أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن الشخص المطلوب تسليمه تعرض أو قد يتعرض لدى الطرف الطالب لتعذيب، معامله أو عقوبة قاسية أو غير إنسانية أو مهينه أو إذا لم يحصل أو لن يحصل ذلك الشخص على الحد الأدنى من الضمانات في الإجراءات الجنائية.
2. يجوز رفض التسليم إذا: -
أ) كانت المقاضاة فيما يتعلق بالجريمة المطلوب من اجلها التسليم لم يفصل فيها بعد لدى الطرف المطلوب إليه ضد الشخص المطلوب تسليمه.
ب) كان للطرف المطلوب إليه الاختصاص بالنظر في الجريمة المطلوب من أجلها التسليم وفقا لقانونه.

ج) اعتبر الطرف المطلوب إليه أن تسليم الشخص قد يضر بسيادته، أمنه، نظامه العام أو أي مصالح جوهرية أخرى له.

يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه التشاور مع السلطة المركزية لدى الطرف الطالب قبل رفض التسليم بموجب أحكام هذا البند.

3. لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية لا تعتبر الجرائم التالية جرائم سياسية:

أ) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة أو أي عضو في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد أو أي عضو في عائلاتهم.
بالنسبة لجمهورية ليتوانيا الاعتداء على رئيس الدولة.

ب) الجرائم الإرهابية.

ج) القتل

د) أي جريمة محددة في اتفاقية دولية يكون كلا الطرفين عضواً فيها والتي تلزم الطرفين بالمقاضاة أو التسليم عن تلك الجريمة.

المادة 4
عقوبة الإعدام

عندما تكون الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف الطالب ولا يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه، يجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم بشرطً أن عقوبة الإعدام إذا وقعت لن تنفذ. إذا قبل الطرف الطالب التسليم وفقا للشروط بموجب هذا البند فعليه التقيد بها. إذا لم يقبل الطرف الطالب الشروط، يجب رفض طلب التسليم.

المـــــادة 5
تسليم المواطنين

1. على كل طرف رفض تسليم مواطنيه.
2. على الطرف المطلوب إليه بناء على طلب الطرف الطالب إحالة الدعوى إلى سلطته المختصة لغرض اتخاذ الإجراءات الجنائية وفقاً لقانونه الوطني. لهذا الغرض، على الطرف الطالب تقديم المستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى إلى الطرف المطلوب إليه. يخطر الطرف الطالب بأي إجراء اتخذ في هذا الشأن –بناء على طلبه-.

المادة 6
الاتصال

لأغراض هذه الاتفاقية، يتصل الطرفان ببعضهما البعض عبر سلطتيهما المركزيتين بالطرق الدبلوماسية.

المادة 7
السلطات المركزية

1. السلطة المركزية للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.
2. السلطات المركزية لجمهورية لتوانيا هي:
   أ. وزارة العدل لطلبات التسليم لغرض تنفيذ عقوبة بالسجن
   ب. مكتب المدعي العام لطلبات التسليم لغرض إجراء مقاضاة جنائية.
3. على الطرفين اخطار بعضهما البعض من - غير إبطاء - عبر القنوات الدبلوماسية ببيانات الاتصال وتغييرات السلطات المركزية. على السلطات المركزية مباشرة إخطار بعضهما البعض بأي تغيير فيما يتعلق ببيانات الاتصال الخاصة بهم في أقرب وقت ممكن.
4. يجوز للسلطات المركزية للدولتين التشاور مع بعضهما البعض لتعزيز فعالية هذه الاتفاقية. يجوز للسلطات المركزية أيضا اتخاذ أي تدابير عملية قد تكون ضرورية لتسهيل تطبيق هذه الاتفاقية.

المادة 8
الطلب والمستندات الداعمة

1. يقدم طلب التسليم خطيا ويرسل مع المستندات ذات الصلة عبر القنوات الدبلوماسية ويشتمل على:
   أ) اسم السلطة المركزية الطالبة.
   ب) اسم السلطة المركزية المطلوب إليها.
   ج) لقب واسم الشخص المطلوب تسليمه، سنه، جنسه، جنسيته، عمله، مكان إقامته أو موقعه ومعلومات أخرى قد تساعد في تحديد هوية ذلك الشخص.
   د) بيان موجز للجريمة المرتكبة ونتائجها بما في ذلك الأضرار المادية المتكبدة.
   ه) نص أحكام القانون ذات الصلة المبين للجريمة، بيان بالعقوبة التي يجوز أن توقع عليها، ونص أحكام القانون ذات الصلة المتعلق بتقادم المقاضاة أو تنفيذ عقوبة السجن عن الجريمة .
   و) وصف لمظهر الشخص المطلوب تسليمه، صورة فوتوغرافية وبصمات أصابعه – ما أمكن.
2. يكون طلب تسليم مقدم بغرض إجراء مقاضاة جنائية ضد الشخص المطلوب تسليمه مصحوبا ايضا بنسخة مصدقة من أمر القبض الصادر عن السلطة المختصة لدى الطرف الطالب.
3. يكون طلب تسليم مقدم بغرض تنفيذ عقوبة بالسجن مصحوبا أيضا بنسخة مصدقة عن الحكم مع الإشارة أن الحكم أصبح نافذا وتحديد مدة العقوبة التي تم قضاؤها.
4. يوقع طلب تسليم ومستنداته الداعمة له بواسطة الشخص المفوض، ويختم رسمياً بواسطة السلطة المختصة للطرف الطالب.

5. تترجم ايضا جميع المستندات المشار إليها أعلاه رسميا إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية.

المادة 9
تنفيذ الطلب وتدابير مؤقته

1. على الطرف المطلوب إليه التعامل مع طلب التسليم، والقبض على الشخص المطلوب أو تطبيق تدابير مؤقتة أخرى وفقاً لقوانينه وإخطار الطرف الطالب بقراره -من غير إبطاء-.
2. في حالة رفض التسليم على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بأسباب الرفض.

المادة 10
معلومات إضافية

إذا اعتبر الطرف المطلوب اليه ان المعلومات المقدمة في طلب التسليم غير كافية لغرض اتخاذ قرار وفقا لهذه الاتفاقية، فيجوز له طلب معلومات إضافية والتي يستوجب تقديمها خلال مدة خمسة وأربعون يوما . في حال وجود أسباب وجيهة يجوز تمديد تلك المدة لخمسة عشر يوما بناء على طلب حسب الأصول من الطرف الطالب. في حالة عجز الطرف الطالب عن تقديم المعلومات الإضافية خلال المدة المذكورة يعتبر الطرف المطلوب اليه ذلك بمثابة التخلي عن طلب التسليم. مع ذلك لا يمنع الطرف الطالب من تقديم طلب جديد للتسليم عن ذات الجريمة.

المادة 11
معلومات حساسة في الطلب

إذا كان الطرف الطالب بصدد تقديم معلومات حساسة معينه دعما لطلب التسليم، فيجوز أن يشاور الطرف المطلوب اليه ليقرر المدى الذي يمكن حماية المعلومات بواسطة الطرف المطلوب اليه. إذا لم يتمكن الطرف المطلوب اليه من حماية المعلومات على النحو المطلوب من الطرف الطالب، على الطرف الطالب التقرير ما إذا كانت المعلومات ستقدم بالرغم من ذلك.

المادة 12
القبض الاحتياطي

1. في الحالات العاجلة يجوز القبض الاحتياطي على شخص مطلوب تسليمه بطلب من السلطة المختصة لدى الطرف الطالب وذلك قبل استلام طلب التسليم إلى جانب المستندات المحددة في المادة 8 من هذه الاتفاقية. يجوز إرسال ذلك الطلب بالفاكس أو البريد الإلكتروني

مباشرة للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب اليه أو عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) أو عبر قنوات أخرى تتفق عليها السلطات المركزية لدى الطرفين.

2. يجب أن يتضمن طلب القبض الاحتياطي على البيانات المحددة في البند 1 من المادة 8 من هذه الاتفاقية، بيان بوجود أمر القبض الصادر عن السلطة المختصة لدى الطرف الطالب أو حكم نافذ ومع الإشارة إلى أن طلباً رسمياً لتسليم الشخص المطلوب تسليمه سيرسل في الوقت المناسب.
3. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب -من غير إبطاء- بنتيجة معالجته لطلب القبض الاحتياطي.
4. يفرج عن الشخص المقبوض عليه احتياطياً إذا لم تستلم السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه طلب تسليمه / تسليمها والمستندات الداعمة المحددة في المادة 8 من هذه الاتفاقية خلال مدة خمسة وأربعين يوما بعد القبض. يجوز تمديد تلك المدة الزمنية لخمسة عشر يوماً، إذا أُستلم قبل انقضائها طلباً مماثلاً للتمديد من السلطة المركزية لدى الطرف الطالب.
5. لا يخل امر الافراج عن الشخص المطلوب من التوقيف بموجب البند 4 من هذه المادة من إعادة القبض لاحقا على ذلك الشخص وتسليمه إذا تم استلام طلب التسليم والمستندات الداعمة في تاريخ لاحق.

المادة 13

خصم مدة التوقيف المقضية في الطرف المطلوب اليه

إذا منحت الموافقة على طلب التسليم، تخصم مدة التوقيف التي قضاها الشخص المطلوب تسليمه في أراضي الطرف المطلوب إليه بغرض التسليم من أي عقوبة وقعت عليه في الطرف الطالب.

المادة 14

تداخل الطلبات

عند استلام طلبات من دولتين أو أكثر لتسليم نفس الشخص سواء عن ذات الجريمة أو جرائم مختلفة، لغرض تقرير الى أي من تلك الدول يسلم الشخص، على الطرف المطلوب اليه الأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة بما في ذلك وليس حصرا على:

أ. ما إذا كان الطلب قد قدم وفقا لاتفاقية.

ب. جسامة الجرائم.

ج. زمان ومكان ارتكاب الجريمة.

د. جنسية ومكان السكن المعتاد للشخص المطلوب.

ه. التواريخ المعنية للطلبات.

و. إمكانية التسليم اللاحق لدولة أخرى.

ز. ما إذا كان الطلب يتعلق بمقاضاة أو تنفيذ عقوبة بالسجن.

المادة 15

مبدأ تخصيص التسليم

لا يقاضى شخص تم تسليمه وفقاً لهذه الاتفاقية، يعاقب، يوقف في أراضي الطرف الطالب أو يعاد تسليمه إلى دولة ثالثة عن أي جريمة ارتكبت قبل تسليمه غير تلك :

1) وافق الطرف المطلوب إليه. بالنظر إلى تلك الموافقة، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب تقديم المستندات والمعلومات المحددة في المادة 8 من هذه الاتفاقية واي بيان قدمه الشخص الذي تم تسليمه فيما يتعلق بالجريمة المعنية.

2) لم يغادر الشخص الذي تم تسليمه أراضي الطرف الطالب خلال ثلاثين يوماً من الافراج عنه / عنها نهائياً، أو عاد إلى تلك الأراضي بعد مغادرته. لا تشمل تلك المدة الفترة الزمنية التي عجز خلالها ذلك الشخص في مغادرة أراضي الطرف الطالب لأسباب خارجة عن إرادته / ارادتها.

3) عاد ذلك الشخص طواعية إلى أراضي الطرف الطالب بعد مغادرته لها.

المـــــادة 16

إجراءات التسليم المبسط

1. عندما يقر الشخص المطلوب تسليمه بالموافقة على ذلك، وهناك موافقة السلطة المختصة للطرف المطلوب اليه، إذا كانت تلك الموافقة مطلوبة بموجب القوانين الوطنية للطرف المطلوب اليه، يجوز منح التسليم على الأساس الوحيد لطلب القبض الاحتياطي دون

ضرورة إلى تقديم المستندات المشار إليها في المادة 8 من هذه الاتفاقية. مع ذلك، يجوز للطرف المطلوب اليه طلب أي معلومات إضافية يعتبرها ضرورية لمنح التسليم.

2. يكون الإقرار بالموافقة من الشخص المطلوب صحيحا إذا:

أ) قدم بمساعدة محامي الدفاع أمام سلطة مختصة لدى الطرف المطلوب اليه، والتي تكون ملزمة بإخطار الشخص المطلوب بحقه في الاستفادة من الاجراء الرسمي للتسليم، والحماية الممنوحة بواسطة مبدأ التخصيص.

ب) أكد الشخص هذا الاقرار بالموافقة أمام سلطة مختصة وفقا للقانون الوطني للطرف المطلوب اليه.

3. يدون الإقرار في محضر قانوني يثبت فيه أن الشروط لكونه صالحا قد تم التقيد بها.

المادة 17

ضبط وتسليم الممتلكات

1. يجوز للطرف المطلوب إليه بناءً على طلب الطرف الطالب وبالقدر الذي يسمح به قانونه ضبط عائدات الجريمة وأدواتها والممتلكات الأخرى التي وجدت في أراضي الطرف المطلوب إليه والتي يمكن استخدامها كدليل، وإذا منح التسليم يجوز أن تسلم هذه الممتلكات إلى الطرف الطالب.

2. يجوز أن تسلم الممتلكات المبينة في البند 1 من هذه المادة حتى وإن لم يمكن تنفيذ تسليم الشخص المطلوب تسليمه بسبب موته، اختفائه أو فراره.

3. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل تسليم الممتلكات المشار إليها أعلاه للقيام بأي إجراءات جنائية أخرى لم يفصل فيها بعد إلى حين انتهاء الإجراءات أو تسليمها مؤقتاً شريطة أن تعاد بواسطة الطرف الطالب.

4. لا تخل أحكام هذه المادة بحقوق الطرف المطلوب إليه أو الغير بشأن تلك الممتلكات المشار اليها في البند 1 من هذه المادة. إذا وجدت تلك الحقوق، فعلى الطرف الطالب إعادة تلك الممتلكات - من غير إبطاء- بدون مقابل إلى الطرف المطلوب إليه بعد اكتمال الإجراءات.

المادة 18

تسليم الشخص المطلوب تسليمه

1. إذا منح التسليم، يتفق الطرفان على تاريخ، مكان وزمان تسليم الشخص المطلوب تسليمه ومسائل أخرى ذات صلة متعلقة بتنفيذ طلب التسليم. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بالمدة الزمنية التي قضاها الشخص الذي سيتم تسليمه موقوفا بقصد تسليمه / تسليمها.
2. إذا لم يتسلم الطرف الطالب الشخص المطلوب تسليمه خلال عشرون يوماً بعد التاريخ المحدد للتسليم، فعلى الطرف المطلوب إليه الافراج عن ذلك الشخص فوراً ويجوز له رفض طلب جديد من الطرف الطالب بتسليم ذلك الشخص عن ذات الجريمة مالم ينص في البند 3 من هذه المادة على خلاف ذلك.
3. في حال عجز أي من الطرفين عن تسليم أو استلام الشخص المطلوب تسليمه خلال المدة المتفق عليها لظروف خارجة عن إرادته، يخطر الطرف الآخر بذلك – من غير إبطاء- في مثل هذه الحالة يتفق الطرفان على تاريخ جديد للتسليم وتطبق أحكام البند 2 من هذه المادة.

المـادة 19

التسليم المؤجل أو المشروط

1. إذا كان يقاضى الشخص المطلوب أو كان يقضى عقوبة لدى الطرف المطلوب إليه عن أي جريمة غير تلك المطلوب من أجلها التسليم، يجوز للطرف المطلوب اليه بعد اتخاذ قرار بمنح التسليم تأجيل التسليم إلى حين انتهاء الإجراءات وإكمال العقوبة.
2. وفقا لقوانين الطرف المطلوب اليه ومراعاه للشروط المتفق عليها، يجوز للطرف المطلوب اليه بدلا عن تأجيل التسليم نقل الشخص المطلوب تسليمه مؤقتا إلى الطرف الطالب. يعاد الشخص الذي تم تسليمه مؤقتاً الى الطرف المطلوب اليه بعد انتهاء الإجراءات ذات الصلة.

المـــــادة 20

النقل بالعبور

1. في حالة تسليم أي من الطرفين شخصاً من دولة ثالثة عبر أراضي الطرف الآخر، فعلى هذا الطرف أن يطلب من الطرف الآخر الإذن لذلك النقل بالعبور. يرسل طلب النقل بالعبور عبر السلطات المركزية.
يجوز أيضا استخدام خدمات منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) لإرسال ذلك الطلب إلى السلطات المشار اليها اعلاه. يجب ان يشتمل طلب النقل بالعبور على وصف للشخص الذي يتم نقله وبيان موجز الدعوى.
2. على الطرف المطلوب إليه بقدر ما لا يتعارض ذلك مع قوانينه الموافقة على طلب النقل بالعبور المقدم من الطرف الطالب .
3. لا يحتاج الأمر إلى إذن في حالة استخدام النقل الجوي ودون هبوط مجدول في أراضي الطرف الاخر.
4. في حالة الهبوط غير المجدول، يجوز أن يطلب الطرف الذي حدث فيه الهبوط غير المجدول طلب النقل بالعبور وفقا للبند (1) من هذه المادة، ويجوز له توقيف الشخص إلى حين استلام طلب النقل بالعبور ويتم النقل بالعبور، طالما تم استلام الطلب خلال 48 ساعة من الهبوط غير المجدول.

المـــــادة 21

النفقات

1. جميع النفقات المتعلقة بالتسليم يتحملها الطرف الذي حدثت في أراضيه.
2. يتحمل الطرف الطالب النفقات المتكبدة بسبب النقل بالعبور.
3. في حالة ما إذا كانت النفقات المذكورة ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفان مع بعضهما البعض لتسوية ذلك.

المادة 22

الالتزامات بموجب اتفاقيات دولية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على حقوق والتزامات الطرفين الناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى يكون أحدهما أو كلاهما طرف فيها.

المـــــادة 23

تسوية المنازعات

تسوى أي منازعة تنشأ عن تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية بالتشاور أو التفاوض عبر القنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية للطرفين من الوصول إلى اتفاق بشأنها.

المادة 24

أحكام ختامية

1. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد اليوم الأخير الذي يخطر فيه كل من الطرفين الأخر عبر القنوات الدبلوماسية بأن الإجراءات المطلوبة بموجب قوانينه قد اكتملت.
2. يجوز أن تخضع هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين للتعديلات والتي ستشكل جزا لا يتجزأ عنها وتحرر في شكل برتوكولات والتي ستسري على النحو المنصوص عليه في البند 1 من هذه المادة.
3. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت.

يسري الإنهاء بعد ستة أشهر من تاريخ إستلام الإخطار. مع ذلك تظل الإجراءات التي بدأت قبل الإخطار محكومة بهذه الاتفاقية إلى حين الانتهاء منها.

إشهاداً بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية.

حررت في أبوظبي، في .....2022/11/04.....، من نسختين متطابقتين باللغات العربية، الليتوانية والإنجليزية، ولجميع هذه النصوص حجية متساوية. في حالة أي اختلاف في تفسير هذه الاتفاقية يسري النص الإنجليزي.

ع/ الإمارات العربية المتحدة

ع/ جمهورية ليتوانيا

TREATY ON EXTRADITION
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE REPUBLIC OF LITHUANIA

THE UNITED ARAB EMIRATES and THE REPUBLIC OF LITHUANIA (hereinafter referred to as "The Parties")

Deeply concerned at the magnitude of and rising trend in acts of international terrorism and organised crime; and

Desirous of consolidating judicial cooperation in the field of extradition,

Have agreed as follows:

Article 1
Obligation to Extradite

The Parties agree to extradite to each other, any person sought by the authorities in the requesting Party for conducting a criminal prosecution or investigation or executing a custodial sentence for extraditable offences, in accordance with the provisions of this Treaty.

Article 2
Extraditable Offences

1. Extradition shall be granted under the provisions of this Treaty if the act for which extradition is requested constitutes an offence under the laws of both Parties.

2. Extradition for conducting a criminal prosecution against the person shall be granted in respect of offences punishable under the law of both Parties by imprisonment for a period of at least one year or by a more severe penalty.

3. Extradition for carrying out of a custodial sentence shall be granted if a period of the sentence that remains to be served by the person sought to be extradited is at least six months at the moment of receiving the request for extradition.

4. An offence shall also be an extraditable offence if it consists of an attempt or a conspiracy to commit, or participation in the commission of or being an accessory before or after the fact to any offence described in paragraph 1 of this Article.

5. In determining whether an act constitutes an offence punishable under the law of both Parties in accordance with paragraph 1 of this Article, it shall be irrelevant whether the laws of both Parties place the act constituting the offence within the same category of offences or denominate the offence by the same terminology.

6. For the purpose of this Article, an offence shall be an extraditable offence where extradition of a person is sought for offences against a law relating to taxes or duties, customs and exchange. Extradition shall not be refused on the ground that the law of the requested Party does not impose the same kind of tax or duty or does not contain the same type of rules as regards taxes, duties and customs and exchange regulations as the law of the requesting Party.

7. If extradition has been granted for an extraditable offence, it shall also be granted for any other offence specified in the request even if the latter offence is punishable by less than one year of deprivation of liberty, provided that all other requirements for extradition are met.

Article 3

Refusal of Extradition

1. Extradition shall not be granted:

a) if the offence for which it is requested is an offence of a political nature;

b) if the requested Party has substantial grounds to believe that a request for extradition for an ordinary criminal offence has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of race, religion, nationality or political opinion, or that person's position may be prejudiced for any of these reasons;

c) if the requested Party, according to its law, has granted the right of asylum to the person sought;

d) if the offence for which extradition is requested is exclusively a military offence under the law the requested Party;

e) if the person sought has, according to the law of either the requesting or the requested Party, become immune by reason of lapse of time from prosecution or punishment;

f) if the requested Party has already rendered a final judgment or other judicial decision against the person sought to be extradited in respect of the offence for which extradition is requested;

g) if the request for extradition is made by the requesting Party pursuant to a judgment rendered in absentia and the requesting Party does not guarantee to have the case retried after extradition;

h) if the requesting Party does not accept the conditions regarding capital punishment laid down in Article 4 of this Treaty;

i) If there are reasonable grounds to believe that the person whose extradition is requested has been or would be subjected in the requesting State to torture or cruel, inhuman or degrading treatment or punishment or if that person has not received or would not receive the minimum guarantees in criminal proceedings.

2. Extradition may be refused:

a) if a prosecution in respect of the offence for which extradition is requested is pending in the requested Party against the person whose extradition is requested;

b) if the requested Party has jurisdiction over the offence for which extradition is requested in accordance with its law.

c) if the requested Party considers that the extradition of the person would impair its sovereignty, security, public order or any other essential interests.

Before refusing extradition pursuant to the provisions of this Paragraph, the Central authority of the requested Party may consult with the Central authority of the requesting Party.

3. For the purpose of application of this Treaty, the following shall not be regarded as political offences:

a) for the United Arab Emirates assault against the president of the State or his deputy or head of the government or any member of their families, or any member of the Federal Supreme Council or any member of their families;

for the Republic of Lithuania assault against the president of the State;

b) terrorist offences;

c) murder;

d) any offence specified in an international Treaty to which both Parties are members which obligates the Parties to prosecute or extradite for such offence.

Article 4

Capital Punishment

Where the offence for which extradition is sought is punishable by death under the laws of the requesting Party and not punishable by death under the laws of the requested Party, the requested Party may grant extradition on the condition that the capital punishment if imposed shall not be carried out. If the requesting Party accepts extradition subject to conditions pursuant to this Article, it shall comply with the conditions. If the requesting Party does not accept the conditions, the request for extradition shall be denied.

Article 5

Extradition of Nationals

1. Each Party shall refuse extradition of its nationals.

2. Where the extradition is refused on the ground of nationality of the person sought, the requested Party, at the request of the requesting Party, shall submit the case to its competent authority for the purpose of institution of the criminal proceeding in accordance with its national law. For this purpose, the requesting Party shall provide the requested Party with documents and evidence relating to the case. The requesting Party shall be notified of any action taken in this respect, upon its request.

Article 6

Communication

For the purpose of this Treaty, the Parties shall communicate with each other through their Central authorities via diplomatic channels.

Article 7

Central Authorities

1. The Central authority of the United Arab Emirates is the Ministry of Justice.

2. The Central authorities of the Republic of Lithuania are;

a) the Ministry of Justice for extradition requests for the purpose of carrying out a custodial sentence and

b) the Prosecutor General's Office for extradition requests for the purpose of conducting a criminal prosecution.

3. The Parties shall, without delay, through diplomatic channels communicate to each other contact data and changes of the Central authorities. The Central authorities shall directly inform each other of any change relating to their contact data as soon as possible.

4. The Central authorities of the States may consult with each other to promote the effectiveness of this Treaty. The Central authorities may also take any practical measures that may be necessary for facilitating the application of this Treaty.

Article 8

The Request and Supporting Documents

1. The request for extradition shall be made in writing and submitted with the

related documents through the diplomatic channels and contain:

a) the name of the requesting Central authority;

b) the name of the requested Central authority;

c) the surname and name, age, gender, citizenship, occupation, the place of residence or location of the person sought to be extradited, and other information which would help to establish the identity of that person;

d) a summary description of the offence committed and its consequence including the material damage incurred;

e) the text of the relevant provision of the law establishing the offence; a statement of the penalty that can be imposed for the offence; and the text of the relevant provisions of the law concerning lapse of time on prosecution or execution of custodial sentence for the offence;

f) where available, the description of the appearance, photograph and fingerprints of the person sought to be extradited.

2. The request for extradition aimed at conducting criminal prosecution against the person sought to be extradited shall also be accompanied by a certified copy of warrant of arrest issued by the competent authority of the requesting Party.

3. The request for extradition aimed at carrying out of a custodial sentence shall also be accompanied by a certified copy of the judgement with the note that the judgement has come into force and specification of the period of the sentence which has already been served.

4. A request for extradition and its supporting documents shall be signed by the authorized person and officially sealed by the competent authority of the requesting Party.

5. All documents produced under this Treaty shall be translated officially into the official language of the requested Party or into the English language.

Article 9

Execution of the Request and Provisional Measures

1. The requested Party shall execute the request for extradition and arrest the person sought or apply other provisional measures in accordance with its laws and shall promptly inform the requesting Party of its decision.

2. In case of refusal of extradition, the requested Party shall notify the requesting Party of the reason for refusal.

Article 10

Additional Information

If the requested Party considers that the information provided in a request for extradition is insufficient in order to make a decision according to this Treaty, it may request additional information that should be submitted within a period of forty-five days. In the presence of substantial reasons, the said period may be extended for fifteen days at a duly request of the requesting Party. In the event that the requesting Party fails to submit the additional information within the said period, it shall be considered by the requested Party as a revocation of the request of extradition. However, the requesting Party shall not be precluded from making a new request for extradition for the same offence.

Article 11

Sensitive Information in a Request

Where the requesting Party contemplates the submission of particularly sensitive information in support of its request for extradition, it may consult the requested Party to determine the extent to which the information can be protected by the requested Party. If the requested Party cannot protect the information in the manner sought by the requesting Party, the requesting Party shall determine whether the information shall nonetheless be submitted.

Article 12

Provisional Arrest

1. In case of urgency or emergency a person sought to be extradited may be provisionally arrested at the request of the competent authority of the requesting Party before the receiving of the request for extradition together with the documents specified in Article 8 of this Treaty. Such application can be sent by fax or email directly to the Central authority of the requested Party or through the International Criminal Police Organisation (Interpol), or through other channels agreed by the Central authorities of the Parties.

2. The request for provisional arrest shall contain the data specified in paragraph 1 of Article 8 of this Treaty; a statement of existence of a warrant of arrest issued by the competent authority of the requesting Party or a judgement that has come into force, and an indication that a formal request for extradition of the person sought to be extradited will follow in due course.

3. The requested Party shall inform without delay the requesting Party of the result of its handling of the request for provisional arrest.

4. A person provisionally arrested shall be released if, within a period of forty five days after arrest, the Central authority of the requested Party has not received the request for his or her extradition together with the supporting documents specified in Article 8 of this Treaty. Such time limit may be extended for fifteen days if, prior to its expiration, a corresponding application for prolongation has been received from the Central authority of the requesting Party.

5. The fact that the person sought has been discharged from custody pursuant to paragraph 4 of this Article shall not prejudice the subsequent re-arrest and extradition of that person if the extradition request and supporting documents are delivered later.

Article 13

Deduction of the Period of Detention Served in the Requested Party

If the request for extradition is granted, the detention period served in the territory of the requested Party for the purpose of extradition shall be deducted from any sentence imposed in the requesting Party against the person sought to be extradited.

Article 14

Concurrent Requests

Where requests are received from two or more states for the extradition of the same person either for the same offence or for different offences, for the purpose of determining to which of those states the person is to be extradited, the requested Party shall consider all relevant factors, including but not limited to:

a) whether the request was made pursuant to a treaty;
b) the gravity of the offences;
c) the time and place of the commission of the offences;
d) the nationality and habitual residence of the person sought;
e) respective dates of the requests;
f) the possibility of subsequent extradition to another state;
g) whether the request relates to prosecution or execution of a custodial sentence.

Article 15

Rule of Speciality

A person extradited under the present Treaty shall not be proceeded against, sentenced, detained in the territory of the requesting Party or re-extradited to a third State for any offence committed prior to his or her surrender other than:

1) the requested Party consents. With a view to such consent, the requested Party may request the submission of the documents and information specified in Article 8 of this Treaty and any statement made by the extradited person in respect of the offence concerned;

2) the person who has been extradited has not left the territory of the requesting Party within thirty days of his or her final discharge. Such period shall not include the period of time during which that person fails to leave the territory of the requesting Party for reasons beyond his or her control;

3) that person has voluntarily returned to the territory of the requesting Party after leaving it.

Article 16

Simplified extradition procedure

1. When the person whose extradition is requested declares to agree to it, and there is a consent of the competent authority of the requested Party, if such consent is required under the national laws of the requested Party, extradition may be granted on the sole basis of the request for provisional arrest without it being necessary to submit the documents indicated in Article 8 of this Treaty. However, the requested Party may request any further information it deems necessary to grant the extradition.

2. The declaration of consent by the person sought shall be valid if:

a) made with the assistance of a defence counsel before a competent authority of the requested Party, which has the obligation to inform the person sought of the right to avail itself of a formal extradition procedure, and of the protection conferred by the principle of speciality, and

b) the person has confirmed this declaration of consent before a competent authority according to the national law of the requested Party.

3. The declaration shall be reported in a legal record in which it is acknowledged that the conditions for its being valid have been complied with.

Article 17

Seizure and Surrender of Property

1. The requested Party may, at the request of the requesting Party and in so far as its law permit, seize proceeds of crime, instruments of crime and other property found in the territory of the requested Party that may be used as evidence, and if the extradition has been granted, may hand over this property to the requesting Party.

2. The property mentioned in paragraph 1 of this Article may be handed over even if the extradition of the person sought to be extradited cannot be carried out owing to the death, disappearance or escape of this person.

3. The requested Party may, for conducting any other pending criminal proceedings, postpone handing over the property mentioned above until the completion of proceedings or temporarily hand it over on condition that it is returned by the requesting Party.

4. The provisions of this Article shall not prejudice the rights of the requested Party or third parties to that property mentioned in paragraph 1 of this Article. Where such rights exist, the requesting Party shall promptly return that property free of charge to the requested Party after completion of proceedings.

Article 18

Surrender of the Person to be Extradited

1. If the extradition has been granted, the Parties shall agree as to the date, place and time of surrender of the person to be extradited and other relevant matters relating to the execution of the request for extradition. The requested Party shall inform the requesting Party of the period of time for which the person to be extradited has been detained with a view to his or her surrender.

2. If the requesting Party has not taken over the person to be extradited within twenty days after the date specified for the surrender, the requested Party shall release that person immediately and may refuse to execute a new request by the requesting Party for extradition of that person for the same offence unless otherwise provided for in paragraph 3 of this Article.

3. If either of the Parties fails to surrender or take over the person to be extradited within the agreed period due to the circumstances beyond its control, the other Party shall be promptly notified thereof. In such a case the Parties shall agree on a new date of surrender and the provisions of paragraph 2 of this Article shall apply thereupon.

Article 19

Postponed or Temporary Surrender

1. If the person sought is being proceeded against or is serving a sentence in the requested Party for any offence other than that for which the extradition is requested, the requested Party may, after having made a decision to grant extradition, postpone the extradition until the conclusion of the proceedings and the completion of the sentence.

2. Instead of postponing surrender, the requested Party according to its laws may, subject to the agreed conditions, temporarily transfer the person sought to be extradited to the requesting Party. Temporarily surrendered person shall be returned to the requested Party upon conclusion of the relevant proceedings.

Article 20

Transit

1. When either of the Parties is to extradite a person from a third state through the territory of the other Party, the former should request the latter for the permission of such transit. A request for transit shall be submitted through the Central authorities. The facilities of the International Criminal Police Organization (Interpol) may also be used to transmit such a request to the above-mentioned authorities. The request for transit shall contain a description of the person being transported and a brief statement of the case.

2. The requested Party shall, in so far as it is not contrary to its laws, approve the request for transit made by the requesting Party.

3. No permission is required where air transport is used and no landing is scheduled for on the territory of the other Party.

4. In the event of an unscheduled landing, the Party in which the unscheduled landing occurs may, require a request for transit pursuant to paragraph 1 of this Article, and it may detain the person until the request for transit is received and the transit is effected, as long as the request is received within 48 hours of the unscheduled landing.

Article 21

Expenses

1. All expenses related to the extradition shall be borne by the Party in which territory they were incurred.

2. The expenses incurred by reason of transit shall be borne by the requesting Party.

3. In case the said expenses are of an extraordinary nature, the Parties shall consult with each other to settle the same.

Article 22

Obligations under International Treaties

The provisions of this Treaty shall not affect the rights and obligations of the Parties arising from other international treaties to which one or both of them are parties.

Article 23

Settlement of Disputes

Any dispute arising from application or interpretation of this Treaty shall be settled by consultations or negotiations through diplomatic channels if the Central authorities of the Parties are themselves unable to reach agreement.

Article 24

Final Provisions

1. The present Treaty shall enter into force on the thirtieth day after the latter of the dates on which each of the Parties has notified the other through diplomatic channels that the procedures required by its law for the entry into force of the Treaty have been complied with.

2. By the agreement of both Parties this Treaty may be subject to amendments, which shall form the inseparable part of it and shall be drawn in the form of Protocols, which shall enter into force as established in paragraph 1 of this Article.

3. Either Party may terminate this Treaty by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six months after the date on which the notice is received. However, extradition proceedings already commenced before the notice is received shall continue to be governed by this Treaty until conclusion therein.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Treaty.

Done at Abu Dhabi, on 04./11./2022., in duplicate, each in Arabic, Lithuanian and English languages, all texts being equally authentic. In the event of any difference in interpretation of this Treaty, the English text shall prevail.

For the United Arab Emirates

For the Republic of Lithuania

JUNGTINIŲ ARABŲ EMYRATŲ
IR
LIETUVOS RESPUBLIKOS
SUTARTIS
DĖL EKSTRADICIJOS

Jungtiniai Arabų Emyratai ir Lietuvos Respublika, toliau – Šalys,

labai susirūpinusios dėl tarptautinio terorizmo ir organizuoto nusikalstamumo masto ir didėjimo tendencijų; ir

norėdamos sustiprinti teisinį bendradarbiavimą ekstradicijos srityje,

s u s i t a r ė:

1 straipsnis

Pareiga išduoti

Šalys, vadovaudamosi šios Sutarties nuostatomis, sutinka baudžiamojo persekiojimo, tyrimo ar laisvės atėmimo bausmės vykdymo tikslais išduoti viena kitai bet kurį prašančiosios Šalies institucijų prašomą asmenį, padariusį nusikaltimą, dėl kurio išduodama.

2 straipsnis

Nusikaltimai, dėl kurių išduodama

1. Vadovaujantis šios Sutarties nuostatomis, ekstradicijos prašymas patenkinamas, jei veika, dėl kurios prašoma išduoti, laikoma nusikaltimu pagal abiejų Šalių teisės aktus.

2. Ekstradicijos prašymas, susijęs su asmens baudžiamuoju persekiojimu, patenkinamas, jei pagal abiejų Šalių teisės aktus už padarytus nusikaltimus baudžiama bent vienų metų laisvės atėmimo ar griežtesne bausme.

3. Ekstradicijos prašymas, susijęs su laisvės atėmimo bausmės vykdymu, patenkinamas, jei ekstradicijos prašymo gavimo momentu prašomam išduoti asmeniui likę ne mažiau kaip šeši mėnesiai iki bausmės atlikimo pabaigos.

4. Nusikaltimas taip pat laikomas nusikaltimu, dėl kurio išduodama, jei jis apima pasikėsinimą padaryti bet kurį šio straipsnio 1 dalyje nurodytą nusikaltimą arba bendrininkavimą ar dalyvavimą jį darant arba prisidedant prie tokio nusikaltimo iki ar po jo padarymo.

5. Pagal šio straipsnio 1 dalį nustatant, ar padaryta veika yra nusikaltimas, už kurį baudžiama pagal abiejų Šalių teisės aktus, neatsižvelgiama į tai, ar abiejų Šalių teisės

aktuose toji nusikaltimu laikoma veika priskiriama tos pačios kategorijos nusikaltimams ir ar nusikaltimas apibūdinamas ta pačia sąvoka.

6. Taikant šį straipsnį, nusikaltimas laikomas nusikaltimu, dėl kurio išduodama, jei išduoti asmenį prašoma dėl nusikaltimų, kuriais pažeidžiami mokesčius ar rinkliavas, muitus ir valiutos keitimą reglamentuojantys teisės aktai. Atsisakymas išduoti asmenį negali būti grindžiamas tuo, kad prašomosios Šalies teisės aktuose nenustatyti tokie pat mokesčiai ar rinkliavos ar tokios pat mokesčių, rinkliavų, muitų ir valiutos keitimo reguliavimo taisyklės, kokie nustatyti prašančiosios Šalies teisės aktuose.

7. Jeigu ekstradicijos prašymas dėl nusikaltimo, dėl kurio išduodama, yra patenkintas, jis taip pat turi būti patenkintas ir dėl bet kurio kito prašyme nurodyto nusikaltimo, net jei už jį baudžiama mažesne nei vienų metų laisvės atėmimo bausme, kai įvykdyti visi kiti ekstradicijos reikalavimai.

3 straipsnis

Ekstradicijos prašymo netenkinimas

1. Ekstradicijos prašymas netenkinamas, jei:

a) nusikaltimas, dėl kurio prašoma išduoti, yra politinio pobūdžio;

b) prašomoji Šalis pagrįstai mano, kad ekstradicijos prašymas dėl įprasto nusikaltimo pateiktas siekiant iškelti baudžiamąją bylą ar įvykdyti bausmę prašomam išduoti asmeniui dėl jo rasės, religijos, pilietybės ar politinių įsitikinimų arba kad prašomo išduoti asmens padėtis gali pablogėti dėl bet kurios iš šių priežasčių;

c) prašomoji Šalis pagal savo teisės aktus prašomam išduoti asmeniui yra suteikusi prieglobstį;

d) nusikaltimas, dėl kurio prašoma išduoti, yra išskirtinai karinis nusikaltimas pagal prašomosios Šalies teisės aktus;

e) pagal prašančiosios Šalies arba prašomosios Šalies teisės aktus prašomas išduoti asmuo dėl senaties negali būti patrauktas baudžiamojon atsakomybėn ar nebegali būti vykdoma bausmė;

f) prašomoji Šalis jau priėmė galutinį nuosprendį ar kitą teisinį sprendimą prašomam išduoti asmeniui už nusikaltimą, dėl kurio prašoma išduoti;

g) prašančioji Šalis pateikia ekstradicijos prašymą pagal nuosprendį, paskelbtą teisiamajam nedalyvaujant, ir prašančioji Šalis negali suteikti garantijos, kad po ekstradicijos byla bus peržiūrėta;

h) prašančioji Šalis nesutinka su šios Sutarties 4 straipsnyje nustatytomis sąlygomis dėl mirties bausmės;

i) pagrįstai manoma, kad prašomas išduoti asmuo prašančiojoje Šalyje buvo ar galėtų būti kankinamas arba patyrė ar patirtų žiaurų, nežmonišką ar žeminantį elgesį ar baudimą arba kad tam asmeniui nebuvo ar nebūtų suteiktos minimalios garantijos baudžiamajame procese.

2. Ekstradicijos prašymas gali būti netenkinamas, jei:

a) prašomo išduoti asmens baudžiamasis persekiojimas už nusikaltimą, dėl kurio prašoma išduoti, vykdomas prašomojoje Šalyje;

b) prašomoji Šalis pagal jos teisės aktus turi jurisdikciją dėl nusikaltimo, dėl kurio prašoma išduoti;

c) prašomoji Šalis mano, kad asmens ekstradicija pakenktų jos suverenitetui, saugumui, viešajai tvarkai ar kitiems svarbiems interesams.

Prieš atsisakydama išduoti asmenį pagal šios dalies nuostatas, centrinė prašomosios Šalies institucija gali konsultuotis su centrine prašančiosios Šalies institucija.

3. Taikant šią Sutartį politiniais nelaikomi tokie nusikaltimai:

a) Jungtiniuose Arabų Emyratuose – valstybės Prezidento ar jo pavaduotojo, Vyriausybės vadovo ar jų šeimos narių arba Federalinės aukščiausiosios tarybos nario ar jo šeimos nario užpuolimas;

Lietuvos Respublikoje – valstybės Prezidento užpuolimas;

b) teroristiniai nusikaltimai;

c) nužudymas;

d) bet koks nusikaltimas, apibrėžtas tarptautinėje sutartyje, prie kurios yra prisijungusios abi Šalys ir kuri įpareigoja Šalis pradėti baudžiamąjį persekiojimą ar išduoti už tokį nusikaltimą.

4 straipsnis

Mirties bausmė

Kai už nusikaltimą, dėl kurio asmuo prašomas išduoti, baudžiama mirties bausme pagal prašančiosios Šalies teisės aktus ir nebaudžiama mirties bausme pagal prašomosios Šalies teisės aktus, prašomoji Šalis gali patenkinti ekstradicijos prašymą su sąlyga, kad mirties bausmė, jei tokia skirta, nebus vykdoma. Jei prašančioji Šalis sutinka su ekstradicija šiame straipsnyje nustatytomis sąlygomis, ji privalo jų laikytis. Jei prašančioji Šalis nesutinka su šiomis sąlygomis, ekstradicijos prašymas netenkinamas.

5 straipsnis

Piliečių ekstradicija

1. Šalys atsisako išduoti savo piliečius.

2. Kai ekstradicijos prašymas netenkinamas dėl prašomo išduoti asmens pilietybės, prašomoji Šalis prašančiosios Šalies prašymu perduoda bylą savo kompetentingai institucijai, kad būtų iškelta baudžiamoji byla pagal jos nacionalinės teisės aktus. Šiuo tikslu prašančioji Šalis pateikia prašomajai Šaliai su byla susijusius dokumentus ir įrodymus. Prašančiajai Šaliai paprašius jai pranešama apie visus veiksmus, kurių imtasi šiuo klausimu.

6 straipsnis

Informacijos perdavimas

Pagal šią Sutartį Šalys informaciją perduoda viena kitai per savo centrines institucijas diplomatiniais kanalais.

7 straipsnis

Centrinės institucijos

1. Jungtinių Arabų Emyratų centrinė institucija yra Teisingumo ministerija.

2. Lietuvos Respublikos centrinės institucijos yra:

a) Teisingumo ministerija – dėl ekstradicijos, kuria siekiama vykdyti laisvės atėmimo bausmę, prašymų;

b) Generalinė prokuratūra – dėl ekstradicijos, kuria siekiama vykdyti baudžiamąjį persekiojimą, prašymų.

3. Šalys diplomatiniais kanalais nedelsdamos perduoda viena kitai centrinių institucijų kontaktinę informaciją ir praneša apie jų pasikeitimą. Centrinės institucijos nedelsdamos tiesiogiai praneša viena kitai apie visus su jų kontaktine informacija susijusius pasikeitimus.

4. Valstybių centrinės institucijos gali konsultuotis tarpusavyje, kad ši Sutartis būtų veiksmingesnė. Be to, centrinės institucijos gali imtis praktinių priemonių, kurios gali būti būtinos šios Sutarties taikymui palengvinti.

8 straipsnis

Ekstradicijos prašymas ir jį patvirtinantys dokumentai

1. Ekstradicijos prašymas pateikiamas raštu diplomatiniais kanalais kartu su susijusiais dokumentais. Jame nurodoma:

a) prašančiosios centrinės institucijos pavadinimas;

b) prašomosios centrinės institucijos pavadinimas;

c) prašomo išduoti asmens vardas, pavardė, amžius, lytis, pilietybė, užsiėmimas, gyvenamoji ar buvimo vieta ir kita informacija, kuri padėtų nustatyti to asmens tapatybę;

d) padaryto nusikaltimo ir jo padarinių, įskaitant materialinę žalą, glaustas aprašymas;

e) atitinkamos padarytą nusikaltimą apibrėžiančios teisės akto nuostatos tekstas; informacija apie bausmę, kuri gali būti skiriama už tą nusikaltimą; atitinkamų teisės akto nuostatų dėl senaties taikymo baudžiamajam persekiojimui ar laisvės atėmimo bausmės vykdymui už nusikaltimą tekstas;

f) jei turima, prašomo išduoti asmens išvaizdos aprašymas, jo nuotrauka ir pirštų atspaudai.

2. Prie ekstradicijos prašymo, kai siekiama vykdyti prašomo išduoti asmens baudžiamąjį persekiojimą, taip pat pridedama prašančiosios Šalies kompetentingos institucijos išduoto arešto orderio patvirtinta kopija.

3. Prie ekstradicijos prašymo, kai siekiama vykdyti laisvės atėmimo bausmę, taip pat pridedama teismo nuosprendžio patvirtinta kopija kartu su pažyma apie nuosprendžio įsiteisėjimą ir informacija apie atliktą bausmės dalį.

4. Ekstradicijos prašymas su jį patvirtinančiais dokumentais pasirašomas įgalioto asmens, antspauduojamas prašančiosios Šalies kompetentingos institucijos oficialiu antspaudu.

5. Visi pagal šią Sutartį parengti dokumentai oficialiai išverčiami į prašomosios Šalies oficialiąją kalbą ar anglų kalbą.

9 straipsnis

Prašymo vykdymas ir laikinosios priemonės

1. Prašomoji Šalis vykdo ekstradicijos prašymą ir suima prašomą išduoti asmenį ar taiko kitas laikinąsias priemones pagal savo teisės aktus ir nedelsdama informuoja prašančiąją Šalį apie savo sprendimą.

2. Jei ekstradicijos prašymas netenkinamas, prašomoji Šalis praneša prašančiajai Šaliai prašymo netenkinimo priežastį.

10 straipsnis

Papildoma informacija

Jeigu prašomoji Šalis mano, kad ekstradicijos prašyme pateiktos informacijos nepakanka sprendimui pagal šią Sutartį priimti, ji gali prašyti, kad per keturiasdešimt penkias dienas jai būtų pateikta papildomos informacijos. Dėl svarbių priežasčių šis laikotarpis gali būti pratęstas penkiolikai dienų, prašančiajai Šaliai pateikus tinkamą prašymą. Jei prašančioji Šalis per nurodytą laikotarpį nepateikia papildomos informacijos, prašomoji Šalis tai vertina kaip ekstradicijos prašymo atšaukimą. Tačiau prašančiajai Šaliai nedraudžiama pateikti naujo ekstradicijos prašymo dėl to paties nusikaltimo.

11 straipsnis

Prašyme pateikta slapta informacija

Jei prašančioji Šalis, pagrįsdama savo ekstradicijos prašymą, ketina pateikti ypač slaptą informaciją, ji gali konsultuotis su prašomąja Šalimi, kad nustatytų, kokiu mastu prašomoji Šalis gali saugoti tokią informaciją. Jei prašomoji Šalis negali apsaugoti informacijos taip, kaip prašo prašančioji Šalis, prašančioji Šalis sprendžia, ar tą informaciją vis tiek reikia perduoti.

12 straipsnis

Laikinas suėmimas

1. Skubos ar nepaprastos padėties atvejais prašomas išduoti asmuo prašančiosios Šalies kompetentingos institucijos prašymu gali būti laikinai suimamas, kol bus pateiktas ekstradicijos prašymas kartu su šios Sutarties 8 straipsnyje nurodytais dokumentais. Toks prašymas laikinai suimti gali būti siunčiamas faksu ar elektroniniu paštu tiesiai prašomosios Šalies centrinei institucijai arba per Tarptautinę kriminalinės policijos organizaciją (Interpolą) ar kitais kanalais, dėl kurių susitaria Šalių centrinės institucijos.

2. Prašyme laikinai suimti pateikiama šios Sutarties 8 straipsnio 1 dalyje nurodyta informacija, pridedant informaciją apie prašančiosios Šalies kompetentingos institucijos išduotą arešto orderį ar įsiteisėjusį nuosprendį ir nurodant, kad oficialus ekstradicijos prašymas dėl prašomo išduoti asmens bus pateiktas laiku.

3. Prašomoji Šalis nedelsdama praneša prašančiajai Šaliai apie jos pateikto prašymo laikinai suimti nagrinėjimo rezultatus.

4. Laikinai suimtas asmuo paleidžiamas, jei per keturiasdešimt penkias dienas nuo jo suėmimo prašomosios Šalies centrinė institucija negauna jo ekstradicijos prašymo ir šios Sutarties 8 straipsnyje nurodytų jį patvirtinančių dokumentų. Šis terminas gali būti pratęstas penkiolikai dienų, jei jam nepasibaigus gaunamas atitinkamas prašančiosios Šalies centrinės institucijos prašymas jį pratęsti.

5. Suimto asmens paleidimas pagal šio straipsnio 4 dalį neužkerta kelio vėlesniam jo suėmimui ir ekstradicijai, jeigu ekstradicijos prašymas ir jį patvirtinantys dokumentai pateikiami vėliau.

13 straipsnis

Suėmimo prašomojoje Šalyje laikotarpio išskaičiavimas

Jei ekstradicijos prašymas patenkinamas, prašomosios Šalies teritorijoje ekstradicijos tikslu suėmime išbūtas laikas išskaičiuojamas iš bet kokios bausmės, kuri paskirta prašomam išduoti asmeniui prašančiojoje Šalyje, laiko.

14 straipsnis

Kelių valstybių pateikti prašymai

Gavusi dviejų ar daugiau valstybių prašymus išduoti tą patį asmenį už tą patį ar skirtingus nusikaltimus, prašomoji Šalis, norėdama nuspręsti, kuriai valstybei išduoti asmenį, apsvarsto visas svarbias aplinkybes, įskaitant, bet tuo neapsiribojant:

a) tai, ar prašymas pateiktas pagal kokią nors sutartį;

b) nusikaltimų sunkumą;

c) nusikaltimų padarymo laiką ir vietą;

d) prašomo išduoti asmens pilietybę ir įprastinę gyvenamąją vietą;

e) atitinkamas prašymų datas;

f) paskesnės ekstradicijos į kitą valstybę galimybę;

g) tai, ar prašymas susijęs su baudžiamuoju persekiojimu ar laisvės atėmimo bausmės vykdymu.

15 straipsnis

Specialioji taisyklė

Pagal šią Sutartį išduotas asmuo negali būti persekiojamas, teisiamas ar sulaikomas prašančiosios Šalies teritorijoje ar išduodamas trečiajai valstybei už jokį kitą iki jo išdavimo padarytą nusikaltimą, išskyrus atvejus, kai:

1) prašomoji Šalis su tuo sutinka. Kad galėtų duoti tokį sutikimą, prašomoji Šalis gali paprašyti pateikti šios Sutarties 8 straipsnyje nurodytus dokumentus ir informaciją, taip pat bet kokius išduoto asmens pareiškimus dėl atitinkamo nusikaltimo;

2) išduotas asmuo per trisdešimt dienų nuo galutinio paleidimo dienos neišvyksta iš prašančiosios Šalies teritorijos. Šis laikotarpis neapima laikotarpio, per kurį minėtas asmuo neišvyksta iš prašančiosios Šalies teritorijos dėl nepriklausančių nuo jo priežasčių;

3) tas asmuo savo noru sugrįžta į prašančiosios Šalies teritoriją po to, kai buvo iš jos išvykęs.

16 straipsnis

Supaprastinta ekstradicijos tvarka

1. Jei prašomas išduoti asmuo sutinka su ekstradicija ir prašomosios Šalies kompetentinga institucija yra davusi sutikimą, jei toks sutikimas privalomas pagal prašomosios Šalies nacionalinės teisės aktus, ekstradicijos prašymas gali būti patenkinamas remiantis tik prašymu laikinai suimti ir neprivalant pateikti šios Sutarties 8 straipsnyje nurodytų dokumentų. Tačiau prašomoji Šalis gali paprašyti papildomos informacijos, jei, jos manymu, ji būtina ekstradicijos prašymui patenkinti.

2. Prašomo išduoti asmens pareikštas sutikimas laikomas galiojančiu, jei:

a) padedant asmens advokatui sutikimas pateikiamas prašomosios Šalies kompetentingai institucijai, kuri privalo informuoti išduodamą asmenį apie teisę pasinaudoti oficialia ekstradicijos procedūra ir apsaugą, kuri suteikiama vadovaujantis specialiąja taisykle; ir

b) asmuo patvirtino šį pareikštą sutikimą kompetentingai institucijai pagal prašomosios Šalies nacionalinės teisės aktus.

3. Sutikimo pareiškimas fiksuojamas oficialiu įrašu, kuriame patvirtinama, kad reikalavimai, susiję su jo galiojimu, įvykdyti.

17 straipsnis

Turto areštas ir perdavimas

1. Prašomoji Šalis, jei leidžia jos teisės aktai, gali prašančiosios Šalies prašymu areštuoti nusikalstamu būdu įgytą turtą, nusikaltimui naudotus daiktus ir kitą prašomosios Šalies teritorijoje aptiktą turtą, kuris gali būti panaudotas kaip įrodymai, ir, jei ekstradicijos prašymas buvo patenkintas, perduoti šį turtą prašančiajai Šaliai.

2. Šio straipsnio 1 dalyje nurodytas turtas gali būti perduotas net ir tada, jei prašomo išduoti asmens ekstradicija negali būti įvykdyta, nes jis miręs, dingęs ar pabėgęs.

3. Dėl prašomojoje Šalyje nebaigto teisminio bet kurios kitos baudžiamosios bylos nagrinėjimo ši Šalis gali atidėti pirmiau minėto turto perdavimą iki teismo proceso pabaigos ar laikinai jį perduoti su sąlyga, kad prašančioji Šalis jį sugrąžins.

4. Šio straipsnio nuostatos nepažeidžia prašomosios Šalies ar trečiųjų šalių teisių į šio straipsnio 1 dalyje nurodytą turtą. Kai tokios teisės egzistuoja, atlikus procesinius veiksmus prašančioji Šalis nedelsdama neatlygintinai grąžina tą turtą prašomajai Šaliai.

18 straipsnis

Išduodamo asmens perdavimas

1. Jei ekstradicijos prašymas patenkinamas, Šalys susitaria dėl išduodamo asmens perdavimo datos, vietos ir laiko ir kitų su ekstradicijos prašymo vykdymu susijusių svarbių klausimų. Prašomoji Šalis informuoja prašančiąją Šalį apie laikotarpį, kurį išduodamas asmuo buvo sulaikytas perdavimo tikslu.

2. Jei prašančioji Šalis neperima išduodamo asmens per dvidešimt dienų nuo nurodytos perdavimo datos, prašomoji Šalis nedelsdama paleidžia tą asmenį ir gali atsisakyti patenkinti naują prašančiosios Šalies prašymą išduoti tą asmenį dėl to paties nusikaltimo, jei šio straipsnio 3 dalyje nenustatyta kitaip.

3. Jei kuri nors Šalis neperduoda ar neperima išduodamo asmens per sutartą laikotarpį dėl aplinkybių, kurios nuo jos nepriklauso, kita Šalis nedelsiant apie tai informuojama. Tokiu atveju Šalys susitaria dėl naujos perdavimo datos, ir tokiu atveju taikomos šio straipsnio 2 dalies nuostatos.

19 straipsnis

Perdavimo atidėjimas ar laikinas perdavimas

1. Jei prašomam išduoti asmeniui iškelta byla ar jis atlieka bausmę prašomosios Šalies teritorijoje už kitą nusikaltimą, ne tą, dėl kurio pateiktas ekstradicijos prašymas, prašomoji Šalis, priėmusi sprendimą patenkinti ekstradicijos prašymą, gali atidėti jo ekstradiciją, iki bus baigti procesiniai veiksmai ir jis atliks bausmę.

2. Užuot atidėjusi perdavimą, prašomoji Šalis gali, vadovaudamasi savo teisės aktais ir laikydamasi sutartų sąlygų, laikinai perduoti prašomą išduoti asmenį prašančiajai Šaliai. Laikinai perduotas asmuo grąžinamas prašomajai Šaliai baigus atitinkamus procesinius veiksmus.

20 straipsnis

Vežimas tranzitu

1. Bet kuriai iš Šalių ketinant susigrąžinti vykdant ekstradiciją trečiosios valstybės perduodamą asmenį per kitos Šalies teritoriją, pirmiau minėta Šalis turėtų prašyti kitos Šalies leidimo tokiam vežimui tranzitu. Tranzito prašymas perduodamas per centrines institucijas. Norint perduoti tokį prašymą pirmiau nurodytoms institucijoms taip pat gali būti naudojamasi Tarptautinės kriminalinės policijos organizacijos (Interpolo) priemonėmis. Tranzito prašyme pateikiamas vežamo asmens aprašymas ir glaustai išdėstomi bylos faktai.

2. Prašomoji Šalis, jei tai neprieštarauja jos teisės aktams, patenkina tranzito prašymą, kurį pateikė prašančioji Šalis.

3. Leidimo nereikia, kai vežama oro transportu ir nenumatoma nusileisti kitos Šalies teritorijoje.

4. Nenumatyto nusileidimo atveju ta Šalis, kurios teritorijoje nenumatytai nusileidžiama, gali pareikalauti pateikti tranzito prašymą pagal šio straipsnio 1 dalį ir sulaikyti tą asmenį, kol bus gautas tranzito prašymas ir kol truks tranzitas, su sąlyga, kad tranzito prašymas gaunamas per 48 valandas nuo nenumatyto nusileidimo.

21 straipsnis

Išlaidos

1. Visas su ekstradicija susijusias išlaidas padengia Šalis, kurios teritorijoje jos buvo patirtos.

2. Su asmens vežimu tranzitu susijusias išlaidas padengia prašančioji Šalis.

3. Jei minėtos išlaidos pernelyg didelės, Šalys, siekdamos dėl jų susitarti, konsultuojasi tarpusavyje.

22 straipsnis

Įsipareigojimai pagal tarptautines sutartis

Šios Sutarties nuostatos neturi poveikio Šalių teisėms ir įsipareigojimams pagal kitas tarptautines sutartis, kurių šalis yra viena iš jų ar jos abi.

23 straipsnis

Ginčų sprendimas

Dėl šios Sutarties taikymo ar aiškinimo kylantys ginčai sprendžiami konsultacijomis arba derybomis diplomatiniais kanalais, jei Šalių centrinėms institucijoms nepavyksta susitarti pačioms.

24 straipsnis

Baigiamosios nuostatos

1. Ši Sutartis įsigalioja trisdešimtą dieną po vėlesnės iš datų, kai viena iš Šalių diplomatiniais kanalais praneša kitai Šaliai, kad jos teisės aktuose nustatytos procedūros Sutarčiai įsigalioti yra įvykdytos.

2. Abiejų Šalių susitarimu ši Sutartis gali būti keičiama; tokie pakeitimai tampa neatskiriama šios Sutarties dalimi ir įforminami protokolais, įsigaliojančiais šio straipsnio 1 dalyje nustatyta tvarka.

3. Bet kuri Šalis bet kuriuo metu gali nutraukti šią Sutartį pateikdama rašytinį pranešimą diplomatiniais kanalais kitai Šaliai. Šios Sutarties nutraukimas įsigalioja praėjus šešiems mėnesiams nuo pranešimo gavimo dienos. Tačiau ekstradicijos procedūroms, kurios buvo pradėtos iki pranešimo gavimo, pabaigti toliau taikoma ši Sutartis.

TAI PATVIRTINDAMI, toliau nurodyti atitinkamų Vyriausybių tinkamai įgalioti asmenys pasirašė šią Sutartį.

Pasirašyta .....04..... m. .....11..... ..... d. .....2022..... dviem egzemplioriais arabų, lietuvių ir anglų kalbomis, visi tekstai yra autentiški. Kilus nesutarimų dėl šios Sutarties aiškinimo, vadovaujamasi tekstu anglų kalba.

Jungtinių Arabų Emyratų vardu

Lietuvos Respublikos vardu